هذا حول رد الفعل بشكل عام على مستوى الحكومة والكنيست واحزاب المعارضة الممثلة في الكنيست . اما بالنسبة للقطاع من الرأي العام الاسرائيلي ، الذي عبر عن رد فعله في الصحافة الاسرائيلية ، فانه كان متنوعا ومختلفا ، وان كان المرء يستطيع القول بشكل عام ان غالبية المحللين السياسيين رأوا في المشروع نقاطا ايجابية وامكانية انسجام مع النظرة الاسرائيلية تجاه قضايا حيوية معينة ، وبشكل خاص النظرة الواردة في مشروع آلون . وقد ركز المحللون في كتاباتهم على موضوعين اساسيين : دوافع الملك من وراء طرحه لمشروعه ، وامكانيات الانسجام بينه وبين النظرة الاسرائيلية ونقاط الخلاف القائمة والمحتملة. ويمكن تلخيص الاراء المختلفة الواردة حول الدوافع كما يلي : أ — يرمي الملك حسين من وراء مشروعه الى الخروج من العزلة التي تحيط به وتأكيد انه هو الاولى بحل مشاكل الفلسطينيين . ب — يستهدف اعادة الاردن الى مركز الجهود الدولية الرامية لتحقيق تسوية سياسية ، بعد ان اقتصرت هذه الجهود في الفترة الاخيرة على مصر واسرائيل . ج — يحاول ان يعود فيكسب ولاء قطاعات واسعة من الفلسطينيين . د — يحاول التأثير على انتخابات الضفة الغربية . هـ — يهدف الى عزل حركة المقاومة الفلسطينية وتصفيتها سياسيا بعد ان صفاها عمليا في الاردن. و — تثبيت الكيان الشرق اردني استجابة لضغوطات اقليمية معينة داخل مملكته بهذا الاتجاه . ز — تم التوصل الى اتفاق مع اسرائيل ، ومشروعه يمثل خطوة أولى في تحقيق الاتفاق . اما بالنسبة لامكانيات الانسجام مع النظرة الاسرائيلية فان المفتاح فيها هو اعتراف الملك حسين بالكيان الفلسطيني واحتواء هذا الكيان ضمن « المملكة العربية المتحدة » التي ستكون فيها شؤون الخارجية والمالية والدفاع تحت سلطة الحكومة المركزية — أي الملك . ان عددا كبيرا من المحللين السياسيين أشاروا الى ان أحد الاحتمالات المفتوحة امام الفلسطينيين في مشروع آلون هو الاستقلال الذاتي ضمن اطار فدرالي مع الاردن ، وقد جاء مشروع الملك حسين منسجما مع هذا الاحتمال . كما أشاروا الى ان موقف الغالبية في الحكومة الاسرائيلية هو ضد اقامة دولة فلسطينية مستقلة ولا مجال بين البحر المتوسط والعراق الا لدولتين واحدة عربية والاخرى يهودية . ويحقق مشروع الملك هذا المطلب . وبالنسبة لنقاط الخلاف أشار المحللون الى أن أعقدها مسألة القدس التي أعلن حسين انها ستكون عاصمة للقطر الفلسطيني، واعتبر آلون هذا الاعلان « نكتة أكثر مما هو تحد » ، ومسألة المطالب الاقليمية لاسرائيل ، ويستطيع المرء ان يقول ان غالبية المعلقين السياسيين كانت محبذة لان تتفحص الحكومة ما وراء مشروع الملك . ونسجل فيما يلي اساسيات الموقف الرسمي للحكومة والكنيست ، لننتقل الى السؤال الهام الذي طرحناه في سياق التقدمة — لماذا الرفض الاسرائيلي ؟

طرح الملك حسين مشروعه وسط جو من الشائعات كان يغمر القدس المحتلة بأن ثمة اتفاقا سريا بين الاردن واسرائيل قد تم التوصل اليه بشأن المشروع . وقد كانت هذه الشائعات بلغت ذروتها في الجلسة التي عقدتها الكنيست يوم ٧٢/٣/١٤ لمناقشة بيان عام لآبا ايبن حول السياسة الخارجية لاسرائيل بمناسبة بحث ميزانية وزارته . وكان الذي أطلق الشائعات في القدس المحتلة هو الانباء التي نشرت حول اجتماعات بين مسؤولين اسرائيليين وأردنيين كبار ، والاخبار الواردة من واشنطن والعواصم العربية عن حدوث الاتفاق ، وتصريح سيسكو قبل فترة وجيزة أمام محرري الصحف الاميركية اليهود بأنه يتوقع « حدوث تحرك معين في الموقف الاردني خلال الاسابيع القليلة القادمة » ثم تصريح روجرز وزير الخارجية الاميركي أمام احدى لجان الكونغرس بأنه «يتوقع حدوث تطورات فورية توضح الموقف الاردني » . وقد وردت الانباء حول تصريح روجرز اثناء انعقاد جلسة الكنيست المذكورة ، الامر الذي دفع آبا ايبن لمغادرة الجلسة « للتشاور مع رئيسة الوزراء والحكومة » ، مؤجلا القاء البيان الختامي الذي كان مقررا له ان يلقيه في نهايتها . وقد ضخم هذا النبأ الاخير الوارد من واشنطن ، وانسحاب آبا ايبن المفاجيء من الجلسة ، شكوك المعارضة اليمينية الاكثر تطرفا في الكنيست — جاحال والمركز الحر . وعقدت كل من الكتلتين اجتماعا سريعا تقدمت اثره جاحال لرئاسة الحكومة باقتراح عاجل باجراء نقاش فوري حول « الانباء الواردة من الخارج عن اتفاق اردني — اسرائيلي » كما قدم المركز الحر اقتراحا عاجلا اكثر تحديدا ببحث « الاتفاق السري بين الاردن واسرائيل المتوقع تنفيذه قريبا » . وهكذا رفعت جلسة الكنيست وبين يدي الرئاسة اقتراحان